تحليل تجارب الدول النفطية بعد الانضمام الى النظام التجاري المتعدد الأطراف دولة السعودية نموذجا

أ.**مزوري الطيب** جامعة غليزان – الجزائر
د.تراري مجاوي حسين جامعة وهران2–الجزائر

ملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف على واقع تجربة دولة السعودية في مجال الانفتاح التجاري عن طريق النظام التجاري المتعدد الأطراف، وهذا من خلال قياس أثر الانفتاح التجاري عن طريق الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، لهذه الدولة على بعض المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة (1995–2015). ولتحقيق هذا المبتغى استعملنا لهذا الغرض اختبار التكامل المتزامن (cointégration) لمعرفة العلاقة في المدى الطويل بين كل من الانفتاح التجاري و المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة الذكر.

الكلمات المفتاحية: الانفتاح التجاري، النظام التجاري المتعدد الأطراف، التكامل المتزامن، الاقتصاد السعودي.

Abstract

This paper aims at identifying the reality of the Saudi experience in the field of trade openness through the multilateral trading system by measuring the impact of the trade openness of this country on some economic variables during the period 1995-2015. To achieve this goal we used for this purpose the test of cointegration of the relationship in the long term between both the openness of trade and economic variables under study male.

Keywords: trade openness, multilateral trading system simultaneous integration, Saudi economy.

المقدمة:

لقد شهدت فترة التسعينات العديد من التغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة والعميقة في أثارها وتوجهتها المستقبلية، فالاقتصاد العالمي تحول الى قرية صغيرة متنافسة الاطراف بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وقد نتج عن كل ذلك مفهوم جديد لا يزال يثير جدلا واسع النطاق حوله، من حيث تحديده وأثاره وأبعاده، وهو مفهوم العولمة الاقتصادية التي لا يمكن استيعابها إلا في ضوء تلك التغيرات وفي اطار تزايد الاعتماد المتبادل وتكوين الاسواق العالمية وتحركات الأسعار والتحركات في حجم ونوعية الانتاج وتوجهات التجارة العالمية، وتحركات رؤوس الاموال الساخنة.

وبناءا على ذلك فقد انتشرت العولمة الاقتصادية على كافة المستويات الانتاجية والتمويلية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية، كما قد اتخذت أبعادها في العصر الحاضر باستعادة النظام الرأسمالي هيمنته وانتشاره في صور جديدة مبنية على اقتصاد السوق ودمج الاقتصاديات الوطنية بالسوق الرأسمالية العالمية.

وفي نفس الاطار قد شهدت الألفية الثالثة ظاهرة تدويل واسعة النشاط الاقتصادي ويعز هذا الى تزايد معدلات العولمة، حيث تزايدت درجة الاعتماد المتبادل بين الدول المحتلفة، وتزامن مع ذلك توسع نصيب التجارة العالمية من الناتج العالمي، والذي يصل الان إلى ثلاثة أضعاف مستواه في مطلع الخمسينيات من القرن الماضي،. وقد أسهم هذا بلا شك في تزايد الشركات الدولية العابرة للقارات التي تحاول استكشاف الاسواق خارج حدودها الوطنية، وهذا بدوره ساهم في خفض الحواجز الجمركية وزيادة التقدم التكنولوجي (Warren J ;2013).

كما أنه بفضل العولمة الاقتصادية أصبح الاستثمار الاجنبي المباشر أحد أسرع الأنشطة الاقتصادية نموا في جميع أنحاء العالم بعد التجارة الدولية، حيث بلغت تدفقات الاستثمار حوالي 1.5 تريليون دولار سنة 2011، كما أنه مع زيادة درجة اندماج الدول في الاقتصاد العالمي، وزيادة درجة التكامل الاقتصادي عن طريق العولمة، جعل هذا، عملية التنمية الاقتصادية للدولة تتأثر بشكل معنوي بالاستثمارات الاجنبية المباشرة التي تتدفق عبر الدول(United We Fall ;2002).

ولقد ساهم الانفتاح التجاري عن طريق المنظمة العالمية للتجارة، بشكل كبير في تـــدفق السلع ورؤوس الأموال، حيث يعتبر أحد الركائز التي تهدف إلى تحقيـــق النمـــو والتنميـــة الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، عن طريق الاتجاه نحو الاتفاقيـــات التجارية سواء الثنائية الإقليمية المتعددة الأطراف لتعزيز الدور الكبير للتجارة الدولية مـــن خلال النشاط التجاري الذي شهدا تطورا كبيرا عبر الزمن.

كما يساهم الانفتاح التجاري عن طريق الاندماج في المنظمة العالمية للتجارة في تزايد أعداد الشركات التي تحاول استكشاف الأسواق خارج حدودها الوطنية ويفيد أيضا في نقل التكنولوجيا، وهو الأمر الذي جعل من المجدي تقسيم عمليات الإنتاج بالشكل الذي معه تستطيع الدول أن تتخصص في مرحلة معينة من إنتاج السلع وأصبحت السلع الوسيطة تعبر عادة الحدود عدة مرات قبل أن تتحول إلى منتج نهائي وبالتالي ارتفع عنصر

الواردات في صادرات الدول المتممة للإنتاج الأمر الذي دعم وزاد من أهمية وأثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة (Tamim B ;2011).

و في هذا الإطار، اهتمت الكثير من الدراسات والبحوث الاقتصادية بموضوع الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف خاصة في تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. ولعل أهم ما يمكن استخلاصه من هذه الدراسات والبحوث أنه يمكن الجزم وبشكل غير قابل للنقاش أن هناك علاقة سببية موجبة بين المسارين السابقين الذكر.

و هذا استناداً إلى ما أتى به عدد من الاقتصاديين كـــ: (Paul R, Krugman, 2011) ، (Alan M,) ، (Aghion, P, et Al., 2002)، (Melitz,M J, 2003)، (Jan, Tinbergen, 1965) (Rugman, & Gavin Boyd, 2001)، (Dollar D, 1992). حيث بين هؤلاء أن الانفتاح التجاري عن طريق النظام التجاري المتعدد الأطراف له أهمية كبيرة في الدول العالم فهو يمكننا من إشباع بعض الحاجات التي لا يمكن إشباعها لو لم يقم التبادل التجاري بين الدول مع بعضها البعض، ذلك أن دول العالم تختلف فيما بينها اختلافا كبيرا من حيث المزايا الطبيعية والمكتسبة لذلك فإن للانفتاح التجاري له فوائد عديدة سواء على الفرد أو المجتمع.

وما يميز هذه المنظمة العالمية للتجارة وجود مجموعة من الاتفاقات والمؤتمرات الوزارية تشمل جميع القطاعات بما فيها (الصناعة، الخدمات، الزراعة، حقوق الملكية الفكرية، الاستثمار)، وهي بمثابة الإطار القانوني للنظام التجاري المتعدد الأطراف بعد ما فتح الباب أمام الدول الراغبة في الانضمام إليه للاستفادة من التخصص وتقسيم العمل الدولي.

ومن بين هذه الدول لدينا الدول النفطية والتي منها : دولة السعودية نموذجا، حيث سارعت هذه الدولة إلى تبني سياسة تجارية أكثر انفتاحا توجت بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهذا بعد بروز مشكلات اقتصادية في الهيكل الاقتصادي لهذه الدول نتيجة الاعتماد المتزايد على النفط وعدم التنويع الاقتصادي، حيث أدت التقلبات العالمية في أسعار النفط، مع وجود حاجة مستمرة إلى تمويل الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري إلى حدوث عجز في الموازنة العامة لهذه الدولة.

من هنا بدأت هذه الدولة في سبيلها إلى تنويع الاقتصاد والاهتمام بالقطاع الخاص وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لتعزيز نقل التكنولوجيا وتحفيز الاقتصاد المحلي. وهذا

كله من خلال إتباع سياسة الانفتاح التجاري عن طريق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث انضمت السعودية إلى هذه المنظمة سنة 2005.

وقد صاحب هذا الانضمام الكثير من القلق خاصة، أثار هذه المنظمة العالمية للتجارة على اقتصاد هذه الدولة، خاصة وأن الهدف من الانضمام هو الاستفادة من التخصص وتقسيم العمل الدولي وتنويع الاقتصاد المحلي وجلب رؤوس أموال من الخارج عن طريق تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر. كما أن هناك جدل كبير بين المفكرين والاقتصاديين حول مألات اندماج الدول النامية ومنها النفطية ضمن المنظومة التجارية العالمية إذ هناك من يدعو إلى عدم تفويت الفرصة من أجل تنويع الاقتصاد في حين هناك من يعتبر أن النظام التجاري العالمي سوف يلتهم اقتصاديات هذه الدول.

وعلى هذا الأساس جاء موضوع هذه الدراسة لقياس وتحليل تجربة دولة السعودية بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

وقد أنجز هذا البحث انطلاقاً من الفرضية التالية:

– هناك صدمات للانفتاح التجاري عن طريق المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد السعودي.

أما فيما يخص منهجية البحث، فإنه تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي لما ورد في المراجع والأبحاث والصحف والمواقع الرسمية (منظمة التجارة العالمية وزارات التجارة والصناعة المركز الإسلامي لتنمية التجارة صندوق النقد العربي الموحد) بالإضافة إلى المنهج التحليلي الكمي المشتمل على الأساليب القياسية الحديثة لتحديد أثر النظام التجاري المتعدد الأطراف على كل من النمو الاقتصادي و تدفق الاستثمار الأجنبي في دولة السعودية، و ذلك من خلال اختبار إذا كانت السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات مستقرة أم لا ومن ثم استخدام التكامل المتزامن للتحقق من وجود علاقة طويلة الأمد بين هذه المتغيرات.

ولغرض اختبار الفرضية السابقة الذكر، فإنه قد تم تقسيم هذا البحث إلى أربعة أقسام رئيسية، حيث نتناول في المحور الأول أهم الدراسات السابقة عن هذا البحث وفي الثاني الطريقة المستخدمة في البحث وفي الثالث النتائج المتوصل إليها من جراء تطبيق طريقة التكامل المتزامن وفي المحور الرابع تفسير ومناقشة النتائج المتوصل إليها.

1.أهم الـــــــــــدراسات السابقة :

في هذا الإطار اهتمت الكثير من الدراسات والبحوث الاقتصادية بموضوع الاندماج في المنظمة العالمية للتجارة، بالأسلوب الوصفي والتحليلي وحتى القياسي، وإن اختلفت هذه الدراسات فيما بينها من حيث مكان التطبيق والمدة الزمنية والاساليب المستخدمة، إلا أن أغلبها اتفق على أن الاندماج في المنظمة العالمية للتجارة هو أمر حتمي على كافة الدول، وذلك للاستفادة من تدفق السلع والخدمات ورؤوس الاموال وفي نفس الوقت الاستفادة من التخصص وتقسيم العمل الدولي. ولعل من أبرز هذه الدراسات لدينا

دراسة **Michalopoulos, Constantine (2001)**، اهتمت هذه الدراسة بموضوع اندماج الدول النامية في المنظمة العالمية للتجارة، وهذا من خلال التطرق أولا الى التجارة والتنمية في المنظمة العالمية للتجارة وسياسات التنمية في الدول النامية ومدى مشاركة الدول النامية في المنظمة العالمية للتجارة وأهم قضايا انضمام الدول النامية في المنظمة العالمية للتجارة، ومنه خلصت الدراسة إلى أنه يجب على الدول النامية العمل أكثر فأكثر من أجل أن يكون اندماجها في المنظمة العالمية للتجارة بشكل ايجابي.

دراسة **Marc Bacchetta, et Zdenek Drabek (2002)**، اهتمت الدراسة بتحليل اثار الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة على التغيرات السياسية و المؤسساتية على الدول التي تمر بمرحلة انتقالية وهذا من خلال التطرق إلى تجربة الدول المنظمة في المنظمة العالمية للتجارة أو المنظمة مؤخرا وبعد ذلك دراسة أثار المنظمة على الأسواق، والحكم، والموازنة العامة للدولة، والإصلاح الهيكلي والاتفاقات مع الشركاء الإقليميين في مجال التجارة والاستثمار وإدارة الاقتصاد الكلي. للدولة العضو وخلصت الدراسة الى أنه بالرغم من تكاليف الانضمام الى المنظمة، إلا أن هناك فوائد كبيرة من الانضمام ومنها الوصول إلى الأسواق والحكم بشكل أفضل واستخدام أكثر كفاءة للسياسات الاقتصادية.

دراسة **Kandiero, et Marino (2000 et 2003)**، اهتمت الدراسة بتحليل أثر سياسات التحرر والانفتاح التجاري في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر، حيث أشار **مارينو** إلى الارتباط الإيجابي بين الاستثمار الاجنبي ودرجة الانفتاح التجاري، وهذا الارتباط غير مشروط بامتلاك الدولة الحد الادنى من رأس المال، في حين أكد **كانديرو** استجابة

الاستثمار الاجنبي المباشر للانفتاح التجاري في الاقتصاد ككل وفي قطاع الخدمات بشكل خاص، وذلك لارتفاع الحماية في هذا القطاع.

دراسة **Mehdi A (2009)**، اهتمت هذه الدراسة بتحليل السياسات الاقتصادية لمشروع انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، حيث تعرض الباحث في البداية الى عرض مراحل ومفاوضات الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة، ثم الى محددات انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة (المحددات المؤسسية والمحددات الهيكلية)، ثم سياسات الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، وخلصت الدراسة الى أنه يجب على السلطات الجزائرية العمل أكثر من أجل جعل النظام الاقتصادي الجزائري متكيف مع معايير النظام التجاري المتعدد الأطراف، وذلك بسبب ما يعانيه النظام الاقتصادي الجزائري من تناقضات منها ما هو تقني ومن ما هو هيكلي.

دراسة **Ravinder (2012)**، اهتمت هذه الدراسة بتحليل أثر سياسات المنظمة العالمية للتجارة على الدول النامية، أي معرفة إذا كانت سياسات المنظمة العالمية للتجارة لها أثر ايجابي أم سلبي على قطاع التجارة في الدول النامية، كما تناولت الدراسة القضايا التي تم طرحها في جولة الدوحة وهل هذه الجولة هي اسطورة وخيال ام أنها واقعة وحقيقة يجب ان تقتنع بها الدول النامية، وفي الاخير تناولت الدراسة المعاملة الخاصة وتفضيلية التي منحتها المنظمة العالمية للتجارة للدول النامية حتى تستطيع هذه الاخيرة تقليل تكاليف الانضمام.

دراسة **Mehdi A (2016)**، اهتمت هذه الدراسة بتحليل مفاوضات الدول الناشئة في حق الوصول الى الاسواق غير الزراعية (NAMA-11)، في المنظمة العالمية للتجارة، حيث تعرض الباحث في البداية الى ملف مفاوضات جولة الدوحة للتنمية ثم كيفية انشاء ناما – 11 ومفاوضات الدول الناشئة في حق الوصول الى الاسواق غير الزراعية، وخلصت الدراسة إلى أن مفاوضات الدول الناشئة في حق الوصول الى الاسواق غير الزراعية في اطار المنظمة العالمية للتجارة لايزال صراع بين هذه الدول والدول الرأسمالية الكبرى، اضافة الى أن الدول النشئة تسعى جاهدة للظهور كقوة لها رأي في المنظمة العالمية للتجارة تحت ما يسمى بـــ (NAMA-11).

دراسة **Mehdi A (2016)**، اهتمت هذه الدراسة بتحليل موقف ومصالح البلدان الاقل نمو في مفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وبرنامج الدوحة للتنمية، حيث من جهة تم اظهار الجمود والطريق المسدود في التعددية التجارية أمام هذه الدول ومن جهة أخرى إبراز دور نظام المنظمة العالمية للتجارة في تفعيل سياسات وأدوات وتدابير لهذه الدول الاقل نمو حيث بالرغم من أن العضوية في المنظمة له فوائد وامتيازات فإن المفاوضات حول الانتماء الى هذه المنظمة يشكل تحديا كبيرا بالنسبة للدول الاقل نمو، لأن اليات وشروط الانضمام تفرض القيام بإصلاحات داخلية جدرية ومنه مواجهة تعقيدات الانضمام في المنظمة العالمية للتجارة.

2. الطريقة المستخدمة في البحث و طبيعة العلاقة بين المتغيرات

إن هدف البحث هو تحليل وقياس أثر اندماج دولة السعودية في النظام التجاري المتعدد الأطراف على بعض المتغيرات الاقتصادية، مع استخلاص دروس للاقتصاد الجزائري. ويرجع سبب اختيار هذه الدولة بالذات دون غيرها إلى أن هذه الدولة تشترك في اتفاقيات جهوية للتجارة الحرة والنجاح في الانضمام إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف منذ أكثر من 10 سنوات وبالتالي فهي تخوض مسيرة الانفتاح ذات نفس المعالم كما أنها تعتمد بالدرجة الأولى إلى جانب الجزائر على إنتاج وتصدير قطاع النفط والتوجه نحو تنويع مصادر الدخل الوطني.

1.1. الطريقة المستخدمة في البحث

بمأن هدف الدراسة هو قياس أثر الانفتاح التجاري عن طريق المنظمة العالمية للتجارة على بعض المتغيرات الاقتصادية وهي: صافي الميزان التجاري، تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو والتضخم في دولة السعودية. ولتحقيق هذا المبتغى استعملنا لهذا الغرض اختبار التكامل المتزامن (cointégration)، لمعرفة العلاقة في المدى الطويل بين كل من الانفتاح التجاري والمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة.

حيث، سنعبر عن اندماج هذه الدولة النفطية في المنظمة العالمية للتجارة بمعدل الانفتاح التجاري، وأفضل المقاييس المستخدمة لقياس درجة انفتاح اقتصاد ما على الخارج هو نسبة ما يمثله القطاع الخارجي من مجمل الدخل والناتج، أي نصيب التجارة إلى الناتج

المحلي الإجمالي (الصادرات +الواردات/الناتج المحلي الإجمالي). وبالتالي مدى ارتباط كل من:

- **مؤشر الانفتاح التجاري:** نسبة إجمالي الصادرات والواردات من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ولقد رمزنا له في هذه الدراسة بـــ : IND

مع كل من:

- **الميزان التجاري** : نسبة صافي الميزان التجاري من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، ولقد رمزنا له في هذه الدراسة بـــ :BC

-**تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر**:أي، الاستثمار الاجنبي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، ولقد رمزنا له في هذه الدراسة بـــ FDI

-**النمو الاقتصادي** : أي نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي، ولقد رمزنا له في هذه الدراسة بـــ GDP

-**معدل التضخم السنوي** ولقد رمزنا له في هذه الدراسة بـــ INF

حيث تعطى العلاقة بـــ :

$$IND=f(BC, FDI, GDP, INF)$$

مع افتراض خطية العلاقة يصبح النموذج من الشكل التالي :

$$IND_t= b_0+b_1\ BC+b_2\ FDI+\ b_3\ GDP\ +\ b_4\ INF\ +\varepsilon_t$$

ويقوم هذا الاختبار على ثلاث مراحل أساسية (William H. Greene, 2003, p654) وهي:

المرحلة الأولى ويتم فيها اختبار الاستقرارية :

حيث تعتبر دراسة الاستقرارية أحد الشروط المهمة عند دراسة التكامل المتزامن، وغيابها يسبب عدة مشاكل قياسية وتكمن أهميتها في التحقق من استقرار أو عدم استقرار السلسلة الزمنية ومعرفة نوعية عدم الاستقرار ما، إذا كان من نوع (Trend Stationary)، أومن نوع (Differrency Stationary)، وتعد اختبارات جذر الوحدة كفيلة بإجراء اختبارات الاستقرارية ونقوم بهذه العملية من أجل تفادي الانحدار الزائف والنتائج المضللة. وأهم هذه الاختبارات نجد اختبار ديكي فولر الموسع (Regie B, 2003, pp249-250)

حيث طور العالم ديكي فولر سنة 1981 اختبار، لتحليل طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية والذي أصبح يعد من أكفأ الاختبارات لجذر الوحدة، محاولا تصحيح مشكلة

الارتباط الذاتي في البواقي عن طريق تضمين دالة الاختبار عددا معينا من فروقات المتغير التابع. كما أنه يقوم بتحويل نموذج من نوع AR(1) إلى نموذج من نوع AR(p) للتخلص من الارتباط الذاتي للحد العشوائي، وبهذا يصبح له قوة للكشف على استقرارية السلاسل الزمنية والقدرة على تحديد نوع عدم الاستقرارية إن كانت من مسار TS أو DS ويعتمد على ثلاث صيغ أي ثلاثة نماذج، وهذا باستعمال طريقة المربعات الصغرى (Dickey D.A , and AL,1981, p 1072):

– النموذج الأول : $\Delta y_t = \varphi y_{t-1} + \sum_{j=2}^{k} \rho j \Delta y_{t-j+1} + \varepsilon_t$

– النموذج الثاني : $\Delta y_t = \varphi y_{t-1} + \sum_{j=2}^{k} \rho j \Delta y_{t-j+1} + C + \varepsilon_t$

– النموذج الثالث : $\Delta y_t = \varphi y_{t-1} + \sum_{j=2}^{k} \rho j \Delta y_{t-j+1} + C + bt + \varepsilon_t$

بحيث : $\varphi=(\rho\ 1)$ و K تمثل درجة التأخر وتمثل الفروض المراد اختبارها حسب كل النموذج من النماذج الثلاث، حيث النموذج الأول لا يحتوي على اتجاه زمني ولا على حد ثابث وتتمثل الفروض في هذه الحالة كما يلي :

الفرضية العدمية : $H_0: \emptyset = 0$

الفرضية البديلة : $H_1: \emptyset < 0$

في هذا النموذج إذا تم قبول الفرضية العدمية H_0 فهذا يعني أن السلسلة الزمنية غير مستقرة من المسار DS دون انحراف وأفضل طريقة لإرجاعها مستقرة طريقة الفروقات، أما إذا تم قبول الفرضية البلدية H_1 فإن السلسلة الزمنية مستقرة في مستواها الأصلي.

أما النموذج الثاني لا يحتوي على الاتجاه الزمني ولكن يحتوي على حد ثابث وتتمثل الفروض في هذه الحالة كما يلي :

الفرضية العدمية :C=0 و $H_0: \emptyset = 0$

الفرضية البديلة :$C \neq 0$ و $H_1: \emptyset < 0$

في هذا النموذج إذا تم قبول الفرضية العدمية H_0 فهذا يعني أن السلسلة الزمنية غير مستقرة وبالتالي يتم اختبار معنوية المعامل الثابت C، باستعمال اختبار ستودنت t، فإذا كان C مختلف عن الصفر فإن السلسلة الزمنية من المسار DS، بانحراف وأحسن طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات مع إضافة الثابت C، أما إذا كان C يساوي الصفر

فهذا يعني أن السلسلة من المسار DS دون انحراف وأفضل طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات دون إضافة الثابت C، أما إذا رفضنا الفرضية العدمية H_0 وتم قبول الفرضية البديلة H_1 نمر إلى تقدير النموذج الأول.

أما النموذج الثالث والذي يحتوي على اتجاه زمني وعلى حد ثابت والذي تتمثل فروضه في هذه الحالة كما يلي :

-الفرضية العدمية : b=0 و 0=C و $H_0: \emptyset = 0$

-الفرضية البديلة$b \neq 0 \quad C \neq 0$ و $H_1: \emptyset < 0$

هنا إذا تم قبول الفرضية العدمية H_0 فإن هذا يعني أن السلسلة غير مستقرة أي يوجد بها جذر أحادي وبالتالي يتم اختبار معنوية المعامل b باستعمال اختبار ستودنت t فإذا كان يختلف عن الصفر فإن السلسلة الزمنية من المسار TS وأفضل طريقة لإرجاعها مستقرة هي تقدير معادلة الاتجاه العام لإجراء الدراسة على البواقي، أما إذا رفضنا الفرضية العدمية H_0 وقبلنا الفرضية البديلة H_1 نمر إلى تقدير النموذج الثاني.

المرحلة الثانية نقوم باختبار التكامل المتزامن :

بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات، حسب اختبارADF. يتم دراسة التكامل المتزامن للمتغيرات محل الدراسة باستخدام اختبار انجل وجرانجر"Engel-Granger"، حيث اقترح كل من أنجل وجرانجر سنة 1987 طريقة لاختبار علاقة التكامل المتزامن ترتكز على مرحلتين أساسيتين وهما : الأولى تقدير العلاقة المعنية بطريقة المربعات الصغرى العادية، بحيث نحصل على معادلة انحدار التكامل المشترك، ثم الحصول على بواقي الانحدار المقدرة ε_t و هي المزيج الخطي المتولد من انحدار العلاقة التوازنية طويلة المدى. أما المرحلة الثانية فيتم اختبار مدى سكون البواقي المتحصل عليها من الخطوة الأولى وفق الأتي (عبد القادر محمد عبد القادر عطية،1998، ص ص 669-672) :

$$\Delta\varepsilon_t = \alpha + \delta\varepsilon_{t-1} + \Delta\varepsilon_{t-1} \quad e_t, \ldots..IN(0)$$

فإذا كانت إحصائية :τ لمعلمة ε_{t-1} معنوية فإننا نرفض الفرض العدمي $\Delta\varepsilon_t \rightarrow I(1)$، بوجود جذر وحدة في البواقي ونقبل الفرض البديل بسكون البواقي أو $\Delta\varepsilon_t \rightarrow I(0)$ و بالتالي نستنتج بأن متغيرات النموذج بالرغم من أنها سلاسل زمنية غير ساكنة إلا أنها متكاملة من نفس الرتبة، وأن العلاقة المقدرة في الخطوة الاولى هي علاقة

صحيحة وغير مضللة. أما إذا كانت سلسلة البواقي غير ساكنة في المستوى فإنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين، وأن العلاقة مضللة ولا يمكن الركون إليها.

إضافة لذلك سنستخدم مقاربة ثانية و المتمثلة في طريقة (جوهانسن، Johansen) حيث لدراسة العلاقة في المدى الطويل بين مجموعة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة، فإن اختبار التكامل المتزامن لجواهانسن 1988، يسمح بحساب عدد علاقات التكامل المتزامن من خلال حساب عدد أشعة التكامل المتزامن. ويقوم هذا الاختبار على تقدير النموذج التالي (محمد داودي2011، ص15):

$$\Delta Y_t = A_0 + A_1 \Delta Y_{t-1} + A_2 \Delta Y_{t-2} + \cdots + A_p \Delta Y_{t-p+1} + \pi Y_{t-1} + \varepsilon$$

حيث أن المصفوفة π، تكتب على الشكل التالي :

$$\pi = \sum_{j-1}^{p} A_{j-1}$$

حيث أن :

P تمثل عدد فترات الإبطاء في النموذج.

رتبة المصفوفة π التي تمثل عدد علاقات التكامل المتزامن هي $r = R(\pi_p)$

المرحلة التالية والأخيرة :

بعد التأكد من وجود علاقة التكامل المشترك، حسب إجراء كرانجر انجل نقوم بتصميم نموذج الخطأ حيث تعتبر هذه الخطوة واحدة من أدوات التحليل القياسي، فنقوم بإضافة تصحيح الخطأ الذي يمثل بواقي الانحدار لمعادلة الأجل الطويل للنموذج المستخدم في الدراسة بفجوة زمنية متباطئة لنموذج المفروقات.

فإذا وجدنا أن المتغيرات تتصف بخاصية التكامل المشترك، فإن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينها هو نموذج تصحيح الخطأ، أما إذا كانت المتغيرات لا تتصف بهذه الخاصية، فإن النموذج لا يصبح صالحا لتفسير سلوك هذه الظاهرة. و يكون تقدير نموذج تصحيح الخطأ في حالة وجود متغيرين هما x_t وy_t وفق الخطوات التالية (Regie B, 2003,p301) :

الخطوة الأولى : تقدير علاقات المدى الطويل بواسطة طريقة المربعات الصغرى :

$$y_t = \hat{\alpha} + \hat{\beta}\ x_t + et\ (ECM) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

الخطوة الثانية : تقدير علاقات النموذج الحركي(المدى القصير) بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية

$$\Delta y_t = \alpha_1 \Delta x_t + \alpha_2 e_{t-1} + u_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

كما يأخذ في الحسبان نموذج تصحيح الخطأ التفاعل الحركي في الأجل القصير والطويل بين المتغير التابع و محدداته. وأساسا ظهور ECM_{t-1}، في المعادلة رقم (2) تعكس الفرضية المسبقة بأن قيمة المتغير التابع الفعلية في الأجل القصير في النموذج رقم (2)، لا تتساوى مع قيمتها التوازنية في الأجل الطويل النموذج رقم (1). لذلك في الأجل القصير يكون هناك تصحيح جزئي من هذا الاختلال وهنا يمثل معامل حد تصحيح الخطأ معلمته تعديل القيمة الفعلية للمتغير التابع، باتجاه قيمتها التوازنية من فترة لأخرى وتحديدا تقيس نسبة اختلال التوازن في الفترة السابقة (t-1)، التي يتم تصحيحها أو تعديلها في الفترة (t).

وفي حالة وجود عدة متغيرات (حالة وجود شعاع للتكامل المتزامن وحيد)، فإن تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفق طريقة Engle et Granger، يكون وفق الخطوتين التاليتين(ENDERS, WALTER, 2004, pp 319–386) :

الخطوة الأولى : يتم من خلالها تقدير العلاقة في المدى الطويل بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية وحساب البواقي :

$$e_t = y_t - \hat{B}_0 - \hat{B}_{x1t} \cdots \cdots - \hat{B}_k x_{kt}$$

الخطوة الثانية : ويتم فيها تقدير علاقة النموذج الحركي (المدى القصير) بواسطة طريقة المربعات العادية

$$\Delta y_t = \alpha_1 \Delta x_{n1t} + \alpha_2 \Delta x_{n2t} + \cdots + \alpha_k \Delta x_{nkt} + 1 e_{t-1} + u_t$$

ويستخدم هذا النموذج عادة للتوفيق بين السلوك قصير الأجل والسلوك طويل الأجل للعلاقات الاقتصادية فالمتغيرات الاقتصادية المتصفة بالتكامل المشترك من المفروض أن تتجه في المدى الطويل نحو الاستقرار أو ما يسمى بوضع التوازن (عبد القادر محمد عبد القادر عطية، 1998، ص 685). والشكل رقم 01 يوضح الطريقة المستخدمة في البحث.

الشكل رقم 01 : شرح الطريقة القياسية المستخدمة في البحث

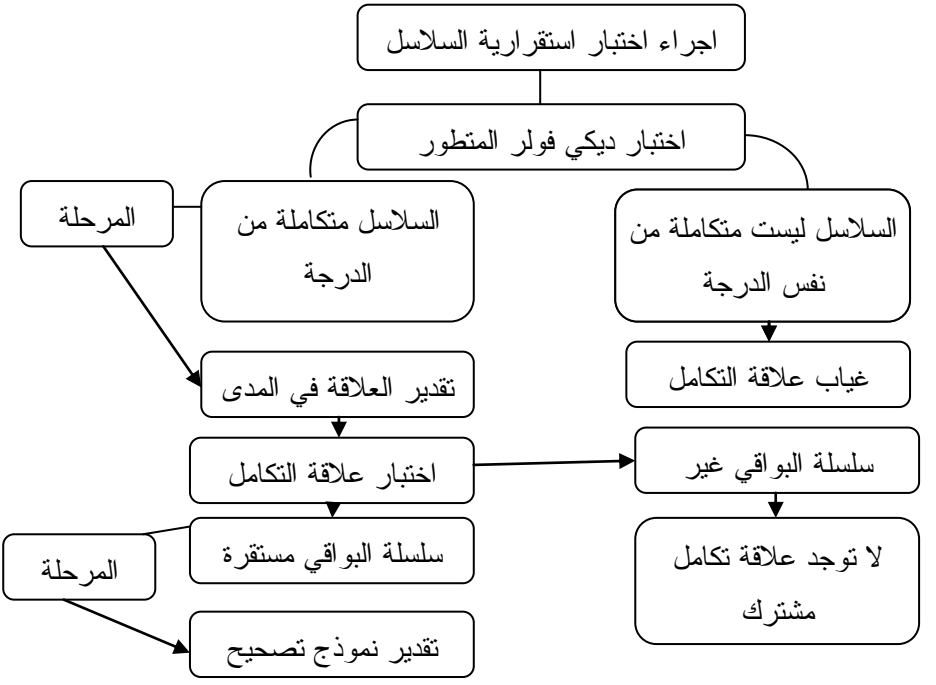

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على المعلومات في المحور الثاني .

2.1. طبيعة العلاقة المتوقعة بين المتغيرات

سنحاول في هذا الفرع التطرق الى مختلف الدراسات التي تناولت العلاقة بين الانفتاح التجاري والمتغيرات محل الدراسة.

1.2.1الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي :

هناك العديد من الدراسات التجريبية والتطبيقية التي تناولت العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، فمن بين هذه الدراسات نجد على سبيل المثال دراسة (Bhagwati and Srinivasan, 2001)، ولعل من أشهر الدراسات التي أجريت مؤخرا و التي قدمت دليلا واضحا حول الآثار الايجابية لتحرير التجارة على النمو في الدول النامية (Dollar, Kaary, 2001)، حيث خلص إلى أن ثلث الدول النامية في العالم شهدت علاقة ايجابية بين أثر نوعية المؤسسات على التجارة الدولية والنمو من جهة وتأثير التجارة الدولية (UMME HUMAYARA MANNI and AL,2014, pp 2-6):

على النمو الاقتصادي من جهة أخرى، فالمؤسسات ذات النوعية والأداء الجيد بالإضافة إلى تمتع التجارة بقدر كبير من الأداء العالي تؤدي كلها إلى النمو الاقتصادي السريع.

كذلك في دراسة حول أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الدول النامية خلال الفترة (1981-2002)، حيث استهدفت هذه الدراسة 26 دولة نامية ومن خلالها توصلت إلى وجود علاقة ايجابية مباشرة بين الانفتاح التجاري و الدخل في العينة المدروسة، أما فيما يخص العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي، فإن العلاقة موجودة في بعض الدول فقط، وقد تبين أن العلاقة تكون سلبية في المراحل الأولى من الانفتاح ثم تأخذ بالايجابية في السنوات التالية.

وفي نفس الإطار نجد أن دراسة (Dollar, 1992) تناولت مصادر النمو في البلدان النامية لـــ95 بلد خلال الفترة (1976-1985)، وخلصت إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين مؤشرات التوجه للخارج ونمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد، ومنه من خلال هذه الشواهد التجريبية فإنها تقدم أدلة قوية على العلاقة بين **ال**انفتاح التجاري والنمو الاقتصادي وعلى المدى الطويل (عبد الغفار غطاس و أخرون،2015،ص285).

2.2.1.الانفتاح التجاري والميزان التجاري:

هناك العديد من الدراسات التجريبية والتطبيقية التي تناولت العلاقة بين الانفتاح التجاري والميزان التجارة، فمن بين هذه الدراسات نجد على سبيل المثال دراسة (Parikh, A and Stirbu, C ,2004,PP.1-50) ولعل من أشهر الدراسات التي أجريت مؤخرا والتي قدمت دليلا واضحا حول أثار التحرير التجارة على الميزان التجاري في الدول النامية والتي منها الجزائر دراسة (زبير طيوم، 2015)، حيث خلص إلى أن الميزان التجاري له أهمية كبيرة في تحديد وضعية البلد الاقتصادية، وهذا بعد معرفة وتحديد حالاته التي تكون إما فائض أو عجز.

كما تم التوصل الى أن الميزان التجاري يعتبر محدد للانفتاح التجاري، حيث يكشف عن مدى قدرة السلع المحلية على المنافسة أمام السلع الاجنبية، ففي حالة الدول النامية يغلب على صادراتها المواد الاولية ويغلب على وارداتها السلع الغذائية والمنتجات النهائية.

3.2.1 الانفتاح التجاري وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر :

لقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن الانفتاح التجاري يرتبط بشكل إيجابي بالاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، ولكن تأثير الانفتاح التجاري في الاستثمار الأجنبي المباشر يتوقف على كون الاستثمار الأجنبي يستهدف السوق المحلية أو أنه موجه إلى التصدير، إذ إن هناك فرضية تؤكد أنه في ظل اقتصاد أقل انفتاحا مع زيادة القيود التجارية، فإن ذلك يكون له أثر إيجابي في الاستثمار الأجنبي المستهدف للسوق المحلي.

أما الشركات التي تستهدف التصدير، فإنها تفضل الدول الأكثر انفتاحا في مجال التجارة حيث تتميز تلك الدول بانخفاض تكلفة المعاملات المرتبطة بالتصدير، غير أن الشركات التي تستثمر في الأنشطة الاستخراجية تتوفر لها مجموعة من الخصائص تجعلها تختلف عن غيرها من الاستثمارات الأخرى، فأنشطة التعدين واستخراج البترول تهيمن عليها مجموعة محددة من الشركات الكبيرة الحجم والمتقدمة والتي لديها تكنولوجية محددة، ومن المرجح أن تكتسب هذه الشركات القدرة على المساومة عندما تتعامل مع الحكومات المحلية حيث إن تلك المؤسسات لديها القدرة على توفير البنية الأساسية والموارد البشرية التي تحتاجها، الأمر الذي جعل هذه الاستثمارات الأجنبية أقل حساسية للدرجة الكلية للانفتاح التجاري (محمد عبد الحميد محمد شهاب،2014، ص43).

وهناك العديد من الدراسات التي تناولت الانفتاح التجاري كأحد المحددات للاستثمار الأجنبي المباشر فقد حاولت دراسة (Avik C, 2000,p.96.)، تحديد المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر وتصنيفها بحسب القدرة على التأثير، وقد وجدت أن حجم السوق مقاسا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي محدد قوي. بينما كان تأثير الانفتاح التجاري ضعيفا في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

4.2.1 الانفتاح التجاري والتضخم :

هناك العديد من الدراسات التجريبية والتطبيقية التي تناولت العلاقة بين الانفتاح التجاري والتضخم، فمن بين هذه الدراسات نجد على سبيل المثال دراسة (Jongmoo Jay C ,1982)، حيث بين أن التضخم يعتبر إحدى محددات الانفتاح التجاري، وأنه ينتقل عبرى قنوات أساسية وهي : القناة المباشرة للأسعار والتي تخص العلاقة المباشرة بين السوق العالمية وقطاعات التجارة الخارجية للاقتصاد المحلي أما القناة الثانية الغير مباشرة للدخول والتي

تخص أثر ميزان المدفوعات على العرض النقدي والدخل المحلي. كما أجريت دراسة تجريبية لدراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري و التضخم في دولة باكستان باستخدام بيانات السلاسل الزمنية السنوية خلال الفترة (1947–2007)، حيث أكدت هذه الدراسة على أن هناك علاقة قوية بين المتغيرين وهما الانفتاح التجاري والتضخم.

وفي دراسة حول إبراز أهم العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في معدل التضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1970–2007، باستخدام المناهج القياسية الحديثة، حيث توصلت الدراسة الى عدة نتائج يتفق معظمها مع توقعات النظرية الاقتصادية، كما أن معظم النتائج ظهرت بمستوى معنوية مرتفع حيث أن العوامل المرتبطة بالعالم الخارجي (إنتاج العالم الصناعي، الأسعار العالمية للصادرات درجة الانفتاح)، قد أظهرت تأثيرا واضحا في معدل التضخم في السعودية في الاجليين الطويل والقصير

3. نتائج الدراسة القياسية والاختبار والتحليل الاقتصادي

سنتعرض في هذا المحور إلى أهم النتائج التي تم التوصل اليها من خلال هذه الدراسة، والمتمثلة في تحليل وقياس أثر النظام التجاري المتعدد الاطراف على بعض المتغيرات الاقتصادية للدولة محل الدراسة، ومن ثم التحليل الاحصائي والاقتصادي للنتائج المتوصل اليها.

1.3 نتائج الدراسة القياسية والاختبار في الدول العينة

أظهرت الدراسة القياسية للمعطيات نتائج عديدة، يمكن تقسيمها إلى عدة عناصر نوردها بالترتيب التالي وهذا حسب ما يلي :

1.1.3 نتائج التحليل الإحصائي للمتغيرات قيد الدراسة (السلاسل الزمنية):

الخطوة الأولى في عملية تحليل السلاسل الزمنية، هو رسم مشاهدات المتغيرات قيد الدراسة لمعرفة الاتجاه العام لهما، حيث يمثل الشكل رقم (02) أدناه السلسلة الزمنية لكل من معدل الانفتاح التجاري والمتغيرات المستقلة وهي (النمو، نسبة تدفق الاستثمار الاجنبي التضخم، الميزان التجاري) في دولة السعودية. يتبين من قيم التباين بين هذه المتغيرات أنها بعيدة نوعا ما، مما يفسر مبدئيا عدم وجود علاقة تكامل بينها.

الشكل رقم 11: السلسلة الزمنية للمتغيرات محل الدراسة في السعودية خلال الفترة (1995-2015)

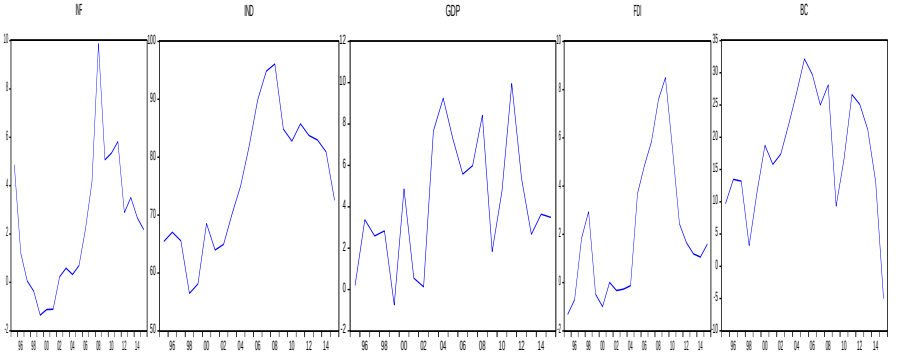

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 7

2.1.3 نتائج اختبار الاستقرارية :

لدراسة استقرارية متغيرات محل الدراسة للدولة محل الدراسة استخدمنا اختبار ديكي فولر المتطور ADF، والذي يعتمد في تطبيقه على تحديد درجة التأخير والتي حددناها بـــ : 1 وذلك من خلال استعمال دالة الارتباط الذاتي الجزئية. والجدول رقم (01) والجدول رقم (02) يلخصان نتائج الاختبار.

الجدول رقم 01: اختبار جذر الوحدة في سلسلة المتغيرات محل الدراسة

الدولة	المتغير	المحسوبة (ADF^C)	%5	الاحتمال
السعودية	INDOUV	-0,14	1.9 -5	0.61
	FDI	-1.51		0.11
	GDP	-1.08		0.35
	BC	-0.97		0.23
	INF	-1.03		0.26

المصدر : من إعداد الباحثان باستخدام برنامج Eviews 7

الجدول رقم 02: اختبار جذر الوحدة في سلسلة فروقات المتغيرات محل الدراسة

الدولة	المتغير	المحسوبة (ADF^C)	%5	الاحتمال
السعودية	INDOUV	-2.86	1.9 -5	0.00
	FDI	-3.36		0.00
	GDP	-5.72		0.00
	BC	-2.75		0.00
	INF	-3.36		0.00

المصدر : من إعداد الباحثان باستخدام برنامج Eviews 7

تظهر النتائج في الجدول رقم (01) أن السلسلة الزمنية للمتغيرات محل الدراسة غير مستقرة في مستوياتها عند مستوى 5%، حيث أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطورة المحسوبة ADF^c لهذه المتغيرات أكبر من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطورة ADF^t عند مستوى 5%، أي :

(INDOUV: السلسلة الزمنية لـــ) ADF^c =- 0.14 > ADF^t =-1.95

(FDI: السلسلة الزمنية لـــ) ADF^c = -1.51 > ADF^t =-1.95

(GDP: السلسلة الزمنية لـــ) ADF^c = -1.08 > ADF^t =-1.95

(BC: السلسلة الزمنية لـــ) ADF^c =- 0.97 > ADF^t =-1.95

(INF: السلسلة الزمنية لـــ) ADF^c =- 1.03 > ADF^t =-1.95

وهذا ما يؤدي بنا إلى دراسة استقرارية سلسلة الفروقات لهذه المتغيرات.

حيث من الجدول رقم (02) يتبين أن التفاضلات الأولى للمتغيرات محل الدراسة وهي : الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي والميزان التجاري، والنمو والتضخم عبارة عن سلاسل مستقرة عندى5%. حيث أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطور المحسوبة ADF^c لهذه المتغيرات أقل من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطورة ADF^t عند مستوى5%، أي :

(INDOUV: السلسلة الزمنية لـــ) ADF^c = -2.86 < ADF^t =-1.95

(FDI: السلسلة الزمنية لـــ) ADF^c = -3.36 < ADF^t =-1.95

(GDP: السلسلة الزمنية لـــ) ADF^c = -5.72 < ADF^t =-1.95

(BC: السلسلة الزمنية لـــ) ADF^c = -2.75 < ADF^t =-1.95

(INF: السلسلة الزمنية لـــ) ADF^c = -3.36 < ADF^t =-1.95

ومنه نرفض فرضية العدم (وجود جذر الوحدة). وعليه، يمكن استنتاج أن معدل الانفتاح التجاري و.باقي المتغيرات محل الدراسة كلها ذات تكامل من الدرجة الأولى، أي I(1). في السعودية.

3.1.3 نتائج اختبار التكامل :

بعد تحديد درجة تكامل المتغيرات الاقتصادية ووضعها في حالة سكون من خلال أخـــد الفرق الأول نأتي إلى المرحلة الثانية والمتمثلـــة فـــي تطبيـــق أســـلوب (Engel-Granger) وأسلوب (Johansen) للتكامل المشترك لمعرفة العلاقة التوازنية بين المتغيرات الاقتصـــادية في الأجل الطويل.

-نتائج اختبار التكامل المتزامن(اختبار Johansen) :

بمأن هذه المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة (التفاضلات الأولى لكل المتغيرات في دولة السعودية)، وعليه فإنه يمكن إجراء إختبار التكامل المتزامن لجوهانسن، من أجل تحديد ما إذا كانت هناك علاقة بين المتغيرات النموذج في الأجل الطويل وهذا ما يمكن تبيانه من خلال اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن (أنظر الجدول رقم 03),

الجدول رقم 03 : اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن

فرضيات عدد متجهات التكامل	معنوية القيم المميزة للمصفوفة	احصائية الأثر	القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%	نسبة الاحتمال**
لا شيء*	0.91	105.65	69.81	0.00
على الأكثر 1*	0.81	57.89	47.85	0.00
على الأكثر 2*	0.69	36.21	29.79	0.01
على الأكثر 3*	0.17	15.92	15.49	0.02
على الأكثر 4*	0.01	3.86	3.84	0.01
يشير إختبار الأثر الى وجود أربع علاقات للتكامل المشترك عند مستوى معنوية 5%				
*رفض الفرضية العديمة عند مستوى معنوية 5%				
**تم تبني القيم المعيارية ماكينون-هوج-ميشلس (1999)				

المصدر : من إعداد الباحثان باستخدام برنامج Eviews 7

يتضح من الجدول أعلاه رقم 03 أن λ_{trace} أصغر من القيم الحرجة عند مستوى 5%، وبالتالي يمكن قبول فرضية العدمية أي وجود علاقة للتكامل المتزامن، حيث أن عدد متجاهات التكامل المتزامن هو r=5، عند مستوى معنوية 5%، مما يدل على أن متغير الانفتاح التجاري عن طريق المنظمة العالمية للتجارة في دولة السعودية متكاملا تكاملا متزامن مع بقية محدداته، الأمر الذي يشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

- نتائج اختبار التكامل المتزامن(اختبار Engel-Granger) :

في هذا الاختبار تم التوصل إلى نتيجتين أساسيتين، الأولى تتمثل في تقدير معادلات المدى الطويل والثانية اختبار استقرارية البواقي لمعادلة الانحدار.

نتائج تقدير معادلات المدى الطويل بطريقة المربعات الصغرى لإيجاد المعادلة الستاتيكية أو معادلة المدى الطويل نستعمل طريقة المربعات الصغرى العادية باستخدام برنامج Eviews 7 والنتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم 04 : المعادلة الستاتيكية لجرانجر

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	اختبار T	الاحتمال
الثابت	59.15	2.57	23.00	0.00
الاستثمار الاجنبي المباشر FDI	1.41	0.53	2.63	0.01
النمو الاقتصادي GDP	0.48	0.52	0.91	0.37
الميزان التجاريBC	0.44	0.16	2.65	0.01
التضخمINF	1.61	0.55	2.90	0.01
معامل التحديد	0.83		اختبار داربن واتسن	1.0074

المصدر : من إعداد الباحثان باستخدام برنامج Eviews 7

من خلال الجدول أعلاه تعطى المعادلة وفق العلاقة التالية :

INDOUV=1.41FDI+0.48GDP+0.44BC+1.61INF+59.15……(1)
t-statistic….(2.63) (0.91) (2.65)…….(2.90)….(23)

من خلال هذا النموذج رقم (1) أعلاه، فإنه يشير إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغيرات المستقلة وهي : (نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، الميزان التجاري، معدل النمو الاقتصادي معدل التضخم) والمتغير التابع وهو معدل الانفتاح التجاري، وهذا ما يوضحه معامل التحديد الذي كان في حدود 0.83 وهو ما يعني أن 83% من الانحرافات الكلية في قيم الانفتاح التجاري تفسر من خلال النموذج فإن 17% من الانحرافات تعود إلى متغيرات وعوامل أخرى لم يتضمنها النموذج أو تدخل ضمن المتغير العشوائي.

كما أن قيمة كل من : $(1.41)B_1$، $(0.48)B_2$ $(0.44)B_3$ $(1.61)B_4$ إشارتها موجبة وتتفق مع النظرية الاقتصادية، وهذا يدل على أن الانفتاح التجاري يرتبط بشكل ايجابي مع كل من : الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو، الميزان التجاري، الضخم، وهذا بدوره يدل على أن زيادة درجة الانفتاح التجاري بعد الانضمام إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف قد أثر بشكل كبير في هذه المتغيرات في دولة السعودية.

نتائج دراسة استقرارية البواقي :

تقوم هذه المرحلة على اختبار استقرارية البواقي لمعادلات الانحدار السابقة. فإذا كانت البواقي مستقرة عند المستوى I(0). فهذا يعني وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات. والجدول أدناه رقم (05)، يبين نتائج الدراسة.

الجدول 05: اختبار استقرارية سلسلة البواقي

الدولة	المتغير	ADF المحسوبة (ADF^C)	%5	الاحتمال
السعودية	ER_{saudia}	-2.85	−1.95	0.00

المصدر : من إعداد الباحثان باستخدام برنامج Eviews 7

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05)، نتائج دراسة استقرارية سلسلة البواقي، حيث تظهر نتائج أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطور المحسوبة ADF^c للأخطاء أقل من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطورة ADF^t عند مستوى 5%. أي :- $ADF^c = -2.85 < ADF^t$ = 1.95 (السلسلة الزمنية لـــ :ER_{saudia})

وبالتالي رفض فرضية وجود جذور وحدية أي أن سلسلة البواقي مستقرة من الشكل I(0).

4.1.3 تقدير النموذج باستعمال تصحيح الخطأ:

حسب(Engel-Granger)، فإن المتغيرات التي تحقق التكامل المشترك تعكس علاقة توازنية طويلة الأجل، وعليه ينبغي أن تحظى بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، والذي ينطوي على إمكانية اختبار وتقدير العلاقة في الأجل الطويل لمتغيرات النموذج، كما أنه يتفادى المشكلات القياسية الناجمة عن الارتباط الزائف (Spurious correlation) وعليه سوف يتم استخدام تقدير نموذج تصحيح الخطأ، عن طريق برنامج Eviews 7، والجدول التالي يوضح معادلة المدى القصير في السعودية.

الجدول رقم 06 : نموذج تصحيح الخطأ

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	اختبار T	الاحتمال
معلمة حد تصحيح الخطأ	−0.14	0.31	−0.45	0.65
الاستثمار الاجنبي المباشر FDI	0.87	0.55	1.59	0.13
النمو الاقتصادي GDP	0.26	0.29	0.89	0.38
الميزان التجاري BC	0.45	0.17	2.61	0.01
معدل التضخم INF	0.49	0.63	0.78	0.44
معامل التحديد	0.63		اختبار دارين واتسن	1.53

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 7

من خلال الجدول أعلاه، نجد أن معلمة حد تصحيح الخطأ E_{t-1} لديها معنوية إحصائية وتؤكد تقارب التوازن من المدى القصير إلى المدى الطويل، كما أنها تعكس سرعة تكيف النموذج.

2.3 التحليل الاقتصادي لنتائج الدراسة

في هذا الجزء سنحاول تقديم تفسيرات واضحة ومنطقية للنتائج المتوصل إليها لغرض الإجابة على السؤال المطروح في الإشكالية.

حيث، عند دراسة أثر الانفتاح التجاري عن طريق الانضمام إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف على كل من الميزان التجاري، تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو والتضخم في دولة السعودية، توصلنا إلى أن هناك علاقة تكامل طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري والمتغيرات السابقة الذكر في السعودية، وهذا دليل على أن زيادة درجة الانفتاح التجاري عن طريق الانضمام إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف قد أثر بشكل كبير في هذه المتغيرات، ويرجع هذا إلى الإصلاحات التي قامت بها دولة السعودية في مجال تحرير التجارة والتوجه بالاضافة الى التفاعلى مع بيئة العمل الدولية من خلال عقد عدة اتفاقيات منها ما هو ثنائي ومنها ما هو متعدد (Abdulwahab Al-sadoun, 2005, p24):

وما يميز تجربة السعودية في هذا الميدان، إصدار السعودية إلى جانب قانون الاستثمار لسنة 2000، قانون العلامة التجارية لسنة 2002 وقانون حماية المؤلف و قانون الضرائب على الدخل وقانون تشجيع المنافسة سنة 2004 بالإضافة إلى تطبيق اتفاقيات الاستثمار المرتبطة بالتجارة للنظام التجاري المتعدد الأطراف. وهذا كله من أجل خلق بيئة مواتية لجذب التدفقات الاستثمارية في الاقتصاد السعودي (Svitlana Khyeda, 2007, pp. 73-104)، والشكل رقم (04)، يبين صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية.

الشكل رقم 04 : صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية خلال الفترة (2000-2014) الوحدة مليون دولار

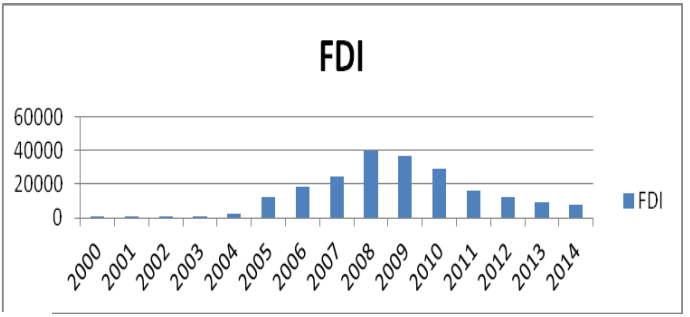

Source : http://data.lesechos.fr/pays-indicateur/arabie-saoudite/flux-des-investissements-directs-etrangers-entrants.html

من خلال الشكل رقم (04) نلاحظ أن صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية قد بلغ في سنة 2014 حوالي 8012 مليون دولار وأعلى قيمة له كانت سنة 2008 بحوالي 39456 مليون دولار وفي هذا الصدد قد احتلت السعودية المركز الأول و بمتوسط 24.2% و بقيمة بلغت 125.8 مليار دولار خلال الفترة (2003-2011) من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى العربية السعودية مع باقي الدول العربية (محمد عبد الحميد محمد شهاب ، مرجع سبق ذكره، ص37).

الخاتمة :

من خلال التعرض إلى هذه الدراسة بعنوان : **دراسة قياسية حول أثار النظام التجاري المتعدد الأطراف على اقتصاديات الدول النفطية، باستخدام منهجية التكامل المتزامن، وأخذ دولة السعودية نموذجا.** تم التوصل إلى العديد من النتائج و هي :

أن واقع تعامل دول النفطية والتي من بينها دولة السعودية، في مجال الانفتاح التجاري عن طريق النظام التجاري المتعدد الأطراف. قد ألقى الضوء على مرحلة الانطلاق الموجودة فيها أنظمتها التجارية و التي تتفق مع ما جاء في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

حيث وجدنا أن الانفتاح التجاري عن طريق النظام التجاري المتعدد الأطراف قد أحدث صدمات ايجابية في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السعودية. و دليل على ذلك وجود

علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين الانفتاح التجاري و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية.

بينما لم نجد علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين الانفتاح التجاري و معدل النمو الاقتصادي في السعودية و هذا لكون التنمية الاقتصادية في السعودية لا زالت تعتمد على مدخولات النفط و الذي يتعرض بدوره إلى صدمات خارجية مما يؤثر على معدلات التنمية في السعودية. و بالتالي يجب على هذه الدولة صياغة إستراتجية تنموية بعيدة عن الاعتماد المتزيد لقطاع المحروقات.

المراجع

1.المراجع بالغة العربية :

أحمد سلامي، محمد شيخي، اختبار العلاقة السببية و التكامل المشترك بي الادخار و الاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970–2011، مجلة الباحث، جامعة قصدي مرباح ورقلة، العدد13، 2013.

عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظري و التطبيق، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 1998.

محمد عبد الحميد محمد شهاب، أثر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر و هيكل توزيعه داخل العربية السعودية، بحوث اقتصادية عربية مركز دراسات الوحدة العربية العدد 66، 2014.

ناصر دادي عدون منتاوي محمد ، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية الأهداف و العراقيل مجلة الباحث ورقلة العدد الثالث ، 2005 .

زيتوني عمار، المصادر الداخلية لتمويل التنمية حالة الجزائر 1970–2004 أطروحة دكتورة غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر 2006–2007 .

مزوري الطيب، الانعكاسات المرتقبة للمنظمة العالمية للتجارة على اقتصاديات الدول النامية حالة الجزائر، المدرسة الدكتورالية للمناجمنت و الاقتصاد، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الدولي، جامعة وهران 2014/2013.

ذكاء خالدي، دور الدولة و التعاون الاقتصادي العربي في رفع القدرة التنافسية مجلة المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 254، 2000.

علي شفيق، مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية، دار النهضة العربية بيروت،1989.

عبد الغفار غطاس و أخرون، أثر تحرير التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1980–2011) مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 15، 2015

زبير طيوم، أثر تحرير التجارة على الميزان التجاري : حالة الجزائر بحث على الموقع التالي : http://dspace.univ–biskra.dz:8080/jspui/bitstream

2.المراجع باللغة الاجنبية :

World Trade Organization.

Paul R, Krugman,. and al, International economics : theory & policy, The Pearson series in economics, 9th ed, USA, 2012.

Jan, Tinbergen, International Economic Integration, New York, Elsevier, 1965.

Melitz M, J, The Impact of Trade on Intra-industry Reallocations and Aggregate Industry Productivity, Econometrica, vol. 71 (6), 2003

Aghion, P, Bloom, N., Blundell, R., Griffith, R. and Howitt, P, Competition and Innovation: An Inverted U Relationship, National Bureau of Economic Research Working Paper N° 9269, July 2002.

Alan M, Rugman,. and Gavin Boyd, The World Trade Organization in the New Global Economy, MPG Boocks, Britain , 2001.

Dollar, D, Outward-Oriented developping Economies Really do grow more Rapidly, Evidence from 95 LDCs, 1976-85, Economic Development and Cultural Change, 1992.

Patrick F et AL, The world Trade organization ;Legal economic and political Analysis, VOL1, SPRINGER SCIENCE, USA ,2005.

Sebastian Edwards, Openness, Trade Liberalization, and Growth in Developing Countries,» (1), Journal of Economic Literature, vol. 31, no. 3 ,September 2012.

La cointegration présentée par Granger (1983) et Engle et Granger (1987), est considérée par beaucoup d'économistes comme un des concepts nouveaux les plus importants dans le domaine de l'économétrie et de l'analysé de séries temporelles.

William H. Greene, Econometric Analysis, 5th Edition, Prentice Hall, New Jersey, USA, 2003.

Régie Bourbonnais, Econometrie ,Dunod 5eme édition, Paris, 2003

Dickey D.A , Fuller W.A. ,Likelihood ratio tests for autoregressive time series with a unit root, Econometrica, Vol 49, 1981.

The TRIMs agreement aims at eliminating the trade-distorting effects of investment measures taken by WTO members. It does not introduce any new obligations, but merely prohibits TRIMs considered inconsistent with the provisions of the 1994 General Agreement on Tariffs and Trade (GATT) for both agricultural and 235industrial goods. Measures deemed inconsistent with the agreement were to be identified (by the countries where they were in effect) within 90 days of 1 January1995, the day the WTO came into existence.

Hertog, Steffen (2008) Two-level negotiations in a fragmented system: Saudi Arabia's WTO accession. Review of international political economy, 15 (4).

Svitlana Khyeda, The Foreign Direct Investment in the Middle East: Major Regulatory Restrictions, Insight Turkey, vol. 9, no. 2 ,2007.

Mehdi A, L'accession de l'*algerie* a l'omcl'accession de l'*algerie* a l'*omc* entre ouverture contrainte et ouverture maitrisee, Laboratoire d'économie de la production et de L'intégration international, NOTE de TRAVAIL Grenoble CEDEX 9 - France, N03/2009.

Svitlana Khyeda, The Foreign Direct Investment in the Middle East: Major Regulatory Restrictions, Insight Turkey, vol. 9, no. 2 ,2007.

Régie, B, Econometrie ,Dunod 9eme, édition, Paris ,2015.

Mehdi Abbas, Le processus d'accession a l'OMC : une analyse d'économie politique appliquée a l'Algérie, Communication à la Journée d'études internationale, « Regards croisés sur l'accession de l'Algérie à l'OMC », Constantine, 22 novembre 2008.

Mehdi Abbas, Le système commercial multilatéral post-Nairobi et les Pays les Moins Avancés. Enjeux et perspectives, CAHIERS DE RECHERCHE DU CEIM, Univ. Grenoble, Février 2016.

Mehdi Abbas, Emerging Countries and WTO Regime. The Dialogical Preference Hypothesis, CAHIERS DE RECHERCHE DU CEIM, Faculty of Economics, Univ. Grenoble Alpes, france, Avril 2016.

UMME HUMAYARA MANNI and AL, Effect of Trade Liberalization on Economic Growth of Developing Countries: A Case of Bangladesh Economy, 10/04/2014, http://www.jbef.org/archive/pdf/volume1/issue_2/3-Effect.pdf

Parikh, A. and STIRBU, C, Relationship Between Trade Liberalisation, Economic Growth and Trade Balance: An Econometric Investigation", HWWA Discussion Paper No. 282, Hamburg Institute of International Economics, Hamburg, 2004.

MICHALOPOULOS, CONSTANTINE, Developing countrirs in WTO, Palgrave, Ltd, Britain, 2001

Marc Bacchetta, Zdenek Drabek, Les effets de l'adhésion à l'Organisation mondiale du commerce sur la politique des États souverains : leçons préliminaires tirées de l'expérience récente des pays en transition, In: Revue d'études comparatives EstOuest, vol. 33, 2002.

Tonia KandierO and Margaret Chitiga, Trade Openness and Foreign Direct Investment in Africa,» The (31) Economic Society of Southern Africa, Annual Conference ,Cape Town, 2003.

Andrea Marino, The Impact of FDI on Developing Countries Growth: Trade Policy Matters,» ISTAT (32) National Institute of Statistics,ROME, 2000.